المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الأمن القومي الإيراني: تداعيات المفاوضات مع القوى العظمى
اسم الكاتب: م.م. نشوان علاء حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6591
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 05:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأمن القومي الإيراني: تداعيات المفاوضات مع القوى العظمى

م. م نشوان علاء حسين
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
ff.vtt596@gmail.com

تاريخ الاستلام :٢٠٢٣/٦/٧ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٨/١٢ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٩/١

الملخص:

تشكل المفاوضات الخطوة الأولى التي تعتمد عليها الدول لتسوية خلافاتها سلمياً، لاسيّما وإنها تدرك بأن البديل عن المفاوضات سيكون ذا عواقب باهظة ووخيمة.

لا شك إن عملية التفاوض تُعدُّ سلسلة من الفعاليات التي تحتاج إلى برنامج شامل يحدد الغايات ويسمي الوسائل المفيدة لتحقيق النتائج المطلوبة ،مستشرفا ما تؤول آلية العملية التفاوضية وهو ما يعرف بالاستراتيجية التفاوض.

إنَّ المفاوضات الإيرانية مع القوى العظمى لا تخرج عن هذا الإطار ، إذ يسعى كل طرف من الأطراف نحو تطبيق استراتيجيات عدة بغية تحقيق أكبر قدر من المكاسب ، وقد حظت هذه المفاوضات بأهمية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، لما لها من اثر في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص والعالم بعامة.

إنَّ طرفي التفاوض الغربي والإيراني حول المشروع النووي الإيراني استخدما استراتيجيتي المصلحة المشتركة والصراع في إن واحد. ففي حين يسعى الايرانيون للوصول إلى غاية إنتاج الطاقة النووية بأقل الخسائر، تسعى القوى الغربية الى ايقاف البرنامج النووي الايراني وإخضاع السياسة الإيرانية لإرادتها.

الكلمات المفتاحية :الامن القومي، مفاوضات، المشروع النووي ،ايران ، القوى العظمى

Iranian National Security: Repercussions of Negotiations with the Great Powers

Assist. Lecturer Nashwan Alaa Hussein
Collage of Political Science/University of Nahrian
ff.vtt596@gmail.com

Abstract: Negotiations constitute the first step on which countries rely to settle their differences peacefully, especially as they realize that

the alternative to negotiations will have exorbitant and disastrous consequences.

There is no doubt that the negotiation process is a series of activities that need a comprehensive program to define the goals and means of achieving the required results, anticipating what the negotiation process mechanism will interpret, which is known as the negotiation strategy.

The Iranian negotiations with the great powers do not deviate from this framework, as each party seeks to implement several strategies to achieve the greatest possible gains. These negotiations received wide attention because of their significant impact on security stability in the region in general and the Arabian Gulf region in particular.

The Western and Iranian negotiating parties regarding the Iranian nuclear project used both strategies of common interest and conflict at the same time. While the Iranians seek to achieve the goal of producing nuclear energy with minimal losses, the Western powers seek to stop the Iranian nuclear program and subject Iranian policy to their will.

Keywords: national security, negotiations, nuclear project, Iran, great powers

المقدمة:

تُعدُّ إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في المنطقة التي بحكم موقعها الجيوبوليتكي وحدها الإقليمي، إذ مكنها من أن تؤدي دور (شرطي الخليج) للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في عهد الشاه بهلوي.

وبعد أزمة الخليج (١٩٨٠-١٩٨٨) أتيحت لإيران الفرضة لاستعادة دورها وأمنها على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بكسر العزلة والانفتاح الإيراني على الدول العربية والغربية، وكانت في ذلك الوقت قطيعة بينها وبين السعودية والكويت، أما الإمارات وقطر وسلطنة عمان فقد كان بينها وبين إيران الحد الأدنى من التطبيع دون الوصول لحد العلاقات الوثيقة.

إن السياسة الخارجية الإيرانية بما تحمله من أيديولوجية إسلامية التي تعتبر أنجح ثورة إسلامية في العصر الحديث هي التي كان لها الأثر على سياستها الخارجية وتوجهاتها، ويأتي ذلك التغيير الحادث في داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي، ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية، ومنذ ذلك الوقت كان صانعو القرار الإيراني بين الحيرة والتخبط، وأصبح بين تحقيق المصلحة القومية ومتطلباتها وبين متطلبات الأهداف الأيديولوجية والتحول الحاصل في التهديد للدولة الإيرانية، والفرص المتاحة أمام الجمهورية الإسلامية.

جاءت مرحلة ما بعد الحرب العراقية الإيرانية لتكون مرحلة تحقيق الأهداف الاقتصادية ضمن منظور ثقافي في عهد الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني والاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه إيران بشدة للوقوف من جديد، وإصلاح ما دمرته الحرب التي دامت ثمان سنوات، ولم تعد السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شيء، إنما بناءً على موقف مدروس وتحليلها الخاص للمجتمع الدولي، وهذا ما فعلته عند تصوير الثورة لدول الخليج، حيث يعد أمن الخليج العربي هو أمن قومي إيراني، ويعتبر من ضمن أولوياتها السياسية والأمنية.

اهمية البحث :

تنطلق اهمية البحث من إن سياسة الأمن القومي الإيراني تتحدى التغييرات البسيطة كالدين والقومية والعرقية والاقتصاد والجغرافية السياسية كلها عوامل مهمة تؤثر على أهداف إيران وتكتيكاتها في علاقتها بالعالم الخارجي، وكذلك جداول أعمال المؤسسات الأمنية الرئيسية وتطلعات قادتها.

إشكالية البحث :

العلاقة بين الأمن القومي الإيراني وسياسة إيران الخارجية، وتأثير مبادئ الأمن القومي الإيراني في رسم سياستها الخارجية وتأثيراتها في مفاوضات إيران مع القوى الكبرى سواء إقليمياً أو دولياً.

والسؤال المطروح هنا: هل محددات الأمن القومي الإيراني أثرت بشكل ملحوظ في سياسة إيران الخارجية، وبصورة أدق في سياسة إيران التفاوضية مع دول المنطقة ودول العالم الكبرى، كمفاوضات إيران حول الملف النووي ومفاوضات إيران حول رعايتها ودعمها لمنظمات تسمى إرهابية في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

فرضية البحث: يعد الأمن القومي الإيراني موضوعاً مهماً وحيوي شغل العديد من الباحثين والمحللين السياسيين والعسكريين، وتعتبر المفاوضات مع الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي أحد الجوانب المهمة التي تؤثر في الأمن القومي الإيراني.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج التاريخي فضلاً عن المنهج التحليلي الوصفي لبيان مفهوم الأمن القومي وتداعيات مفاوضات إيران مع القوى العظمى حول الملف النووي على الأمن القومي الإيراني.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

الأمن القومي (National Security) مصطلح يشير إلى كافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل حماية أرضها، وشعبها، من أي اعتداء، أو تهديد من مصادر داخلية، أو خارجية عن طريق تجهيز القوات العسكرية، وحشد الجيش، من أجل المحافظة على سيادة الدولة، وحمايتها من الخطر(عاشور ٢٠٠٧ ، ٢٠)

ويعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم المرتبطة بالسياسات التي ظهرت في القرن العشرين، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت مجموعة من الأفكار في الطرف التي تساهم في وقف وقوع الحروب مجدداً، فاهتم الأمن بالوسيلة المناسبة، التي تمكن من حماية الدولة دون خوض أي حرب مع دولة أخرى، عن طريق الاعتماد على تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول(عاشور ٢٠٠٧ ، ٢٠).

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصورة قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقط وضعت عنواناً آخر هو (الدراسات الاستراتيجية) على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعنى ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة، وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول (بلقزيز ١٩٩٠، ٣٦)

وعليه أصبح مفهوم الأمن القومي فرعاً جديداً في علم السياسة، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن)، وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها

بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية، ونظم الحكم وغيرها. كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة، وقد أكبر من التكامل المنهجي (سليم ٢٠٠٢ ، ١٨).

يُعدُّ مفهوم الأمن من الأمور النسبية التي يصعب إعطائها تعريفاً محدداً وهو حاجة إنسانية، غذ لا يمكن ضمان استمرار أي مجتمع في غياب الأمن وسيادة الفوضى، وقد كانت الحاجة إلى الأمن والاستقرار هي الدافع وراء انتقال من حالة الطبيعة التي تعمها الفوضى الهمجية إلى حالة الاستقرار الاجتماعي التي يسودها الأمن حسب رأي نظرية العقد الاجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية فإن قيام الحضارة مرتبط بالاستقرار الذي لا يتحقق إلاّ في لإطار تحقيق الأمن (عاشور ٢٠٠٧ ، ٢١).

ومن التعريفات السائدة حول موضوع الأمن، يشير حامد ربيع إلى أن كلمة الأمن يقصد بها الطمأنينة، أي أن الأمن يحتضن الوجود السياسي والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة، وبهذا المعنى يكون الأمن مرادفاً للطمأنينة، والاستقرار يتطلب ذلك الالتزام والطاعة والولاء لسلطة الدولة واحترام قوانينها، كما يتطلب مواجهة التهديدات الخارجية(العلوي ٢٠١٤ ، ٢٣٦)

وقد عرَّف علي الدين هلال الأمن القومي، بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع، ولكن مع تغليب الطابع العسكري عليه بقوله؛ ما قيمة بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي إذا كان تحت رحمة الأعداء؟ (هلال ١٩٨٤ ، ٢١)

ويقصد بالأمن القومي تحقيق متطلبات استمرار الدولة وبقائها عن طريق تحييد التهديدات الحقيقية والمحتملة والعمل على حيازة القوة الاقتصادية والعسكرية وتحقيق أهداف انخراطها في النظام الدولي مع تطوير الاستراتيجيات المناسبة من أجل حماية أمنها والذود عن مصالحها الوطنية (بنان ٢٠١٦ ، ٥٥) .

إن الأمن القومي مفهوم شامل، فهو ليس مسألة حدود وحسب، ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب، ولا هو تدريب عسكري، لكنه يتطلب هذه الأمور وغيرها ويتخطاها ويمس أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشكل الكيان الاجتماعي بجوانبه كافة وعلاقاته المختلفة (هلال ١٩٩٧ ، ٩٤).

المحور الأول: أبعاد الأمن القومي

- البُعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

- البُعد الاقتصادي: يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشخص وتوفير سبل التقدم والرفاهية.
- البُعد الاجتماعي: يسعى إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
- البُعد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
- البُعد البيئي: الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة لاسيما التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.
- البُعد المعلوماتي: ويتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لصياغة التخطيط المستقبلي في المجالات المختلفة، الذي يحقق الأمن القومي ويسري ذلك على المعلومات المدنية والعسكرية كافة.
- البُعد الفضائي: ويتعلق باستخدام الفضاء من أجل تحقيق سرعة الاتصال ودخول المعلومات وكذلك في مجال الإعلام علاوةً على البُعد الأمني بمعنى استخدام الفضاء في المجالات العسكرية أو الدفاع وهذا أمر أصبح له ابعاداً مهمة في الصراع المسلح (ابو الهوى ٢٠١٢ ، ١٩) .

المحور الثاني: مستويات الأمن القومي

- الأمن الداخلي: ويتعلق بتحقيق أمن الأفراد داخل الدولة من أي تهديدات أو تحديات تواجههم.
- الأمن الوطني: ويتعلق بتوفير الحماية لكيان الدولة ضد أي تهديد مباشر أو غير مباشر من الخارج أو من الداخل سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً.
- الأمن الإقليمي: ويعبّر عن سياسة مجموعة الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى تلك الدول إلى منع أي تهديدات أو تحديات من التدخل غي الإقليم أو أحد دول الإقليم التي تحاول أن تهدد أمنه واستقراره.
- الأمن الدولي: هو مسؤولية دولية أكثر من مسؤولية داخلية أو إقليمية، وكما يشير هذا المستوى إلى حماية الدولة في المحيط الدولي والعلاقات الدولية.
- الأمن الجماعي: يعني قيام تعاون جماعي بين دول معينة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لمجموعة تلك الدول (الرفاعي ٢٠١٦ ، ٢٢-٢٣).

المحور الثالث: اتجاهات مفهوم الأمن القومي:

يمكن تقسيم اتجاهات تعريف مفهوم الأمن القومي على اتجاهات عدّة، الأول: الاتجاه الاستراتيجي، والآخر الاتجاه التكاملي الذي يركز على الأبعاد الشاملة للأمن (خليل ١٩٨٥ ، ٢١).

الاستراتيجي:

يمثل هذا الاتجاه (المدرسة القيمية الاستراتيجية)، حيث تنظر إلى الأمن كقيمة مجردة، وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة الوطنية، وحماية الإقليم الدولة من التهديدات الخارجية، وتهد الدولة هي محور الأمن القومي، فهي الكيان الذي يتم تهديده، والهدف الذي تسعى لحمايته، ويرتبط الأمن القومي ارتباطاً مباشراً بالقدرات الشاملة للدولة، لدرء المخاطر حفاظاً على استقلالها واستقرارها السياسي، ويعنى مفهوم الأمن القومي من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia (265 , 1971: " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوى أجنبية"، وهو تعريف من منظور استراتيجية الحماية من الخطر الخارجي، " ويعني الاعتماد على القوة العسكرية فقط" ، ويرى كيسنجر " أن الأمن القومي هو " التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" (Kissinger 1968 , 46)

التكاملي:

بعد هذا الاتجاه هو الأوسع والأحب، حيث يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويرتكز أصحاب هذا الاتجاه فغي توضيح مفهوم الأمن القومي ليشمل مكونات وعناصر القوة الشاملة للدولة (سياسياً – اقتصادياً– اجتماعياً– عسكرياً– أمنياً ... الخ) لتكون الدولة قادرة على تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية (المشاط ١٩٩٣ ، ١٧) :

- الأول: تأمين كيان للدولة.
- الثاني: تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي اللازم لإحداث التنمية.
- الثالث: القدرة على مواجهة المخاطر أو التحديات أو التهديدات الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها الدولة.

مفهوم الأمن القومي من وجهة نظر الاتجاه التكاملي:

يعرف الأمن القومي على أنه "تأمين كيان الدولة من المتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها، والتي يحددها الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة" (هلال ١٩٨٤ ، ١٢).

كما يُعرّف الأمن القومي بأنه " الإدراك الكامل للدولة بالمخاطر أو التحديات أو التهديدات الداخلية والخارجية الموجهة إليها، والتي يمكن أن تهددها ككيان، أو تحول دون تقدمها وقدرتها على التحرك في جميع المجالات لتعظيم قوتها الشاملة (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، عسكرياً، أمنياً ... الخ)، بما يضمن ردع ومجابهة تلك المتغيرات بهدف إحداث التنمية البشرية لازدهارها، وصيانة سيادتها على أقاليمها (البرية، والبحرية، والجوية، والفضائية) والحفاظ على وجودها واستمرار بقائها" (اكادمية ناصر ٢٠١١ ، ٣).

بالرغم من اختلاف تعاريف ومفاهيم الأمن القومي في الموسوعات العلمية، وتعدد اتجاهات آراء الخبراء والباحثين، إلا أنه يمكن القول بأن هناك ثلاث نقاط جوهرية هي الخلاصة في كل ما كتب هم مفهوم الأمن القومي:

- الأولى: حق الدولة في البقاء.
- الثانية: حتمية قدرة الدولة على حماية كيانها وقيمها الداخلية من المخاطر أو التحديات أو التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية منها.
- الثالثة: ارتباط مفهوم الأمن القومي بعملية التنمية الشاملة بأبعادها ومجالاتها ومستوياتها المتعددة.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي الإيراني

يأخذ في أبعاده السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والأمنية والعسكرية والمعلوماتية، ضرورة تلبية احتياجات حماية النظام الثوري، وامتلاك قدرات التنمية الذاتية للدولة، واحتلالها مكانة متميزة في النظام الدولي والإقليمي، وينطلق هذا المفهوم من خمس فرضيات أساسية هي (الشيمي ٢٠٠٩ ، ٩٧):

١. **الأولى:** إن النظام الدولي يتسم بالفوضى، وتحاول فيه قوى عظمى وحيدة فرض سطوتها وهيمنتها عليه بالقوة من دون وجه حق.
٢. **الثانية:** إن إيران مضطرة إلى العيش في بيئة عدائية على الدوام، لذا فهي لا تمتلك سوى اعتماد القوة العسكرية لمواجهة هذه البيئة، فضلاً عن توافر هامش محدود لها للمناورة الخارجية بين بعض الدول الكبرى لحماية مصالحها الأمنية.
٣. **ثالثاً:** إن إيران تملك عمقاً استراتيجياً كافياً وحدوداً يمكن الدفاع عنها لوجود بعض الموانع الطبيعية.
٤. **رابعاً:** إن إيران تشعر بتفرد حضاري وتفوق عرقي، وميل التوازن الاستراتيجي البشري لصالحها، فضلاً عن أهمية موقعها الاستراتيجي.

٥. **خامساً:** ترى إيران أنها المسؤول عن إقامة النظام (الإسلامي العالمي) وحتمية تصوير الثورة الإسلامية بعد أن فقدت الدول الإسلامية زخمها الثوري.

أدّت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول من عمرها. وتعتبر مقولة (الإمام الخميني) أصدق تعبير عن ذلك حيث أعلن: "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية" (احتشامي ، ٧٦) .

لقد قدّمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج (وكذلك الداخل) فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر من (القرآن الكريم) الذي أعطاها الفعالية المطلوبة للتأثير على المتلقي لهذا الخطاب. وتلخص المعيار الأساسي للتميز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح "الاستكبار" (احتشامي ، ٧٧) .

وتبرز التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الإيراني من خلال الفكر الأمني الذي يحمله قادة إيران، فإيران تنظر إلى العالم من منظور أيديولوجي، فترى العالم قسمين هما:

عالم الشر أو المستكبرين وتقوده الولايات المتحدة، وعالم الخير أو المستضعفين وتقوده إيران، أو وفق ما جاء في التراث الإسلامي من تقسيم العالم إلى دار الحرب ودار السلام، لذا فإن رؤيتها لأمنها القومي تنطلق من طبيعة العلاقة بين دول العالم الكبرى، هذا بالإضافة إلى محورين البعد (الشيعي) والاعتقاد " بفارسية" الخليج العربي، بالإضافة إلى كل ذلك يمكن الإشارة إلى أن هناك أربع مستويات مهددة للأمن القومي الإيراني، وذلك على النحو التالي (فتحي ٢٠١٦ ، ١١٥):

- **المستوى الأول:** النظام الدولي وإفرازاته وظواهره مثل العولمة ومنظمة التجارة العالمية.
- **المستوى الثاني:** تهديدات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
- **المستوى الثالث:** التهديدات الإقليمية وتشمل منطقة الخليج العربي ودول بحر قزوين ودول الجوار الآسيوية وإسرائيل.
- **المستوى الرابع:** الداخلي، والذي يشمل الحريات الإثنية والهوياتية، مشكلات التماسك الوطني، تصاعد التهديدات المسلحة، الحركات الانفصالية، التحديات المجتمعية والاقتصادية، للتصدعات والصراعات السياسية وغيرها.

عملت إيران منذ قيام الثورة في العام ١٩٧٩ على وضع سياسة للأمن القومي تكون محددة للتعامل مع ملفاتها الخاصة أو يمكن الوصول إلى جوهر الرؤى الأمنية الإيرانية من خلال

متابعة الآفاق المستقبلية وإدارة متغيراتها منذ العام ١٩٧٩، عن طريق تحديد التغيرات المركزية وفن إداراتها وفق المقتربات الآتية (بن فالح ٢٠١٥ ، ١٤٢-١٤٥):

- **المقترب الداخلي:** وذلك من خلال اعتماد استراتيجية الضبط والتوازن من أجل امتصاص الضربات والتحديات الداخلية في بداية الثورة، إلى جانب استيعاب المشاكل الكبرى التي أفرزتها الحرب العراقية الإيرانية، وقامت على أثر ذلك بـ "تأسيس الحرس الثوري" المؤسسات العابرة للسلطات، ومجلس الأمن القومي الأعلى، قضاء ثوري ... الخ مع إقرار دور مركزي للمرشد الأعلى بتعميم وإقرار الاستراتيجية العليا للبلاد.
- **المقترب الإقليمي:** لقد كانت أغلب دول الخليج العربي إن لم نقل كلها متحالفة بقوة مع السياسة الأمريكية في المنطقة ومؤيدة لها واصبح العداء لإيران متجذر في السياسة الخليجية خاصة والعربية عامة باستثناء دول قليلة (محمد ٢٠٢٣).

ولكن اليوم نرى أن الموقف قد تغير بشكل لافت للنظر، فقد أظهرت بعض الأحداث في المنطقة أن هناك أمراً غير عادي يجري في المنطقة، فالحدث الأول هو إعادة العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية في ١٠ آذار ٢٠٢٣ بعد قطيعة استمرت أمثر من ثمانِ سنوات والأكثر من ذلك أنه تم بواسطة الصين علماً أن إيران والصين من أكثر الدول لتي تصنفها الولايات المتحدة أعداء لها، وهو ما ينعكس للوهلة الأولى أن السعودية قد خرجت من العباءة الأمريكية، والحدث الثاني هو تصريح قائد البحرية الإيرانية (الأدميرال شهرام إيراني) والذي كشف فيه أنه سيتم قريباً قيام تحالف بحري بين إيران وعدد من دول المنطقة، وهي (السعودية والعراق وقطر والبحرين والإمارات) وإن مهمة هذا التحالف هي حفظ الأمن في المنطقة.

- **المقترب الدولي:** اعتماد استراتيجية التمدد الزائد في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال المرونة والتصلب في نفس الوقت، وهو ما أكسبها الكثير من الوقت في فرض مزيد من النفوذ في الشرق الأوسط، وغلق الكثير من الأبواب التي يمكن للولايات المتحدة أن تضغط عليها من خلالها.

اضطرت حكومة إيران التي تعاني من العقوبات والقيود المتزايدة إلى البحث عن شراكات بديلة من أجل ديمومة اقتصادها وتجارتها ورعاية مصالح مواطنيها، وهذا ما وجدته في الصين. كانت الصين شريكاً تجارياً مهماً للغاية لإيران لاسيما في مجال الطاقة في سنوات العقوبات، فرأت إيران في الصين شريكاً استراتيجياً من الممكن أن ساعد في تعزيز أهداف التطوير الإيرانية في النظام الدولي (حمد ٢٠١٨ ، ٧٥).

وتتركز أهم المصالح الإيرانية وفقاً لمفهوم الأمن القومي الإيراني وتطبيقاته في الآتي:

١- حماية النظام الإيراني وتأمينه وفقاً لقيم ومبادئ الثورة الإسلامية، والسعي لنشرها في الخارج تحت شعار مساعدة المستضعفين والتصدي لقوى الاستكبار.

٢- تعزيز مكانة الدولة الإقليمية والمشاركة في إدارة شؤون العالم، واستثمار العلاقات الدولية في توفير احتياجات التنمية التكنولوجية والاقتصادية والبشرية.

٣- تحقيق الازدهار الاقتصادي وضمان التنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة.

٤- تقوية تماسك المجتمع والحافظ على الهوية الشيعية.

٥- امتلاك إمكانات الدفاع عن الدولة، وتأمين مصالحها على مختلف الأصعدة.

عملت إيران على الرغم من كثرة العقوبات والقيود من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها على برنامج الطائرات المسيّرة العسكرية، حيث أن هذا البرنامج تقدم بشكل كبير أظهر ذلك الحرب في أوكرانيا، وتبنت القيادة الإيرانية خطاباً مزدوجاً بين مقاربة المرشد الأعلى " التي تتضمن رسالة للرأي العام الإيراني والثناء على كوادر صناعة الطائرات المسيّرة "، والخطاب الدبلوماسي الذي تمارسه وزارة الخارجية. بالنسبة لبقية المنطقة فإن معالجة إيران لتلك الرسالة يُعدُّ أمراً ذو أهمية لاسيّما أن إيران استغلت تلك القضية لترسل رسائل أخرى من بينها انحيازها باتجاه موسكو وبكين في إطار نظام عالمي جديد وهي رسالة موجهة للغرب وتستهدف العودة للمفاوضات النووية، بوصف إيران قوة قادرة في حال استمرار عرقلة الاتفاق، ليس فقط باتجاه لعب أدوار في الإقليم، بل أيضاً في الصراعات الدولية، كالصراع في أوكرانيا (واشنطن ٢٠٢٢).

المطلب الثالث: تاريخ المفاوضات في إيران والدول العظمى بشأن الأمن

من خلال مراجعة تحليلية للسياسات الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ ، يتضح بأن هذه السياسات لم تتسم بالثبات أو التماسك، فقد مرت فترات كان فيها العامل الثوري العنصر الأساسي الموجه للسياسة الخارجية، بينما سيطر العامل الأمني والتماسك الوطني الداخلي ومنع لتفتت الداخل بين مكونات المجتمع الإيراني كهاجس أساس في علاقات إيران مع محيطها الإقليمي، تشكل هواجس إيران الأمنية عنصراً متقدماً في رسم التوجه الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية ، ومن هنا تبرز أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم السياسة الخارجية الإيرانية (العبادي ٢٠١٢ ، ٨).

يتفق القادة الإيرانيون على نطاق واسع على السرد التاريخي بخصوص دور إيران في المنطقة، إنهم يرون أن تاريخ إيران وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، ومواردها، ورأسمالها البشري،

يجعل منها قوة مهمة في المنطقة، والتي يجب عليها ممارسة دور مهم في تشكيل الشرق الأوسط وجنوب آسيا (تاباتاباي ٢٠١٩، ١٩).

إنهم أيضاً يتفقون على أن إيران تقع في منطقة متقدمة الاستقرار، ما يجعل البلد ضعيفا بشكل أساس (تاباتاباي ٢٠١٩ ، ٢٠).

على الرغم من ذلك، تشكل القيود الجغرافية بما فيها اقتصاد البلد والتحديات الكامنة في الصراعات الإقليمية في أفغانستان، والعراق، وسوريا، واليمن مصادر توتر في صفوف نخبة البلد، يقسم طوماس جونو (Thomas Juneau) هذه القيود إلى مجموعتين هما: القيود الهيكلية وتلك التي تنشأ عن (حلقة الاحتواء) التي تأسست رداً على تدابير النظام منذ الثورة (جونو ٢٠١٩، ٣٩-٦١).

تضم الفئة الأولى التحديات المضمنة في البيئة الإقليمية، وتشمل الأخرى العقوبات الاقتصادية (جونو ٢٠١٩ ، ٤٢).

من منظور طهران، يتوجب عليها تجاوز مجموعتي التحديات على حدٍ سواء لحماية مصالحها، وعلى الرغم من ذلك، ثم اختلافات كبيرة في الرأي حول كيفية القيام بذلك.

لقد أدت تدخلات إيران إلى نقاشات مهمة في صفوف النظام حول دور القوة الإيرانية في تشكيل المشهد الإقليمي وطموح سياسات طهران في مناطق الصراع تلك وإنتاجاتها (تاباباي ٢٠١٩).

ويتفق النظام بالغالب على ملامح سياسات البلد في أفغانستان والعراق، وبالنسبة إلى الإيرانيين، يشكل هذان البلدان التحديين الأكثر أهمية بالنسبة إلى أمنهم القومي، باعتبار أنهما يتشاركان مع إيران حدوداً قابلة للاختراق ولديهما شعوب متقاسمة معها، يؤثر الصراع أو الوجود والنفوذ الأجنبيان في أفغانستان والعراق مباشرة على إبراز، تماماً كما تفعل المجموعات الإرهابية المعادية مثل الدولة الإسلامية وفرعها الأفغاني، الدولة الإسلامية في خراسان (تاباباي ٢٠١٥، ١-١٥). ثم أيضاً مجموعة كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الأفغان في إيران ويعتبر خطر تدفقات إضافية من المهاجرين واللاجئين بسبب اشتداد الصراع في أفغانستان كاملاً مهماً في تحديد الموقف الإيراني ، وعموماً تصنف إيران أفغانستان والعراق على أنهما أساسيان لأمنها القومي الخاص، ويعتبر لبنان وسوريا أيضاً مكونين مهمين من استراتيجية إيران للأمن القومي، ولكنهما أساسيان لبقاء النظام واستقراره، وليس للأمن القومي الإيراني الجوهري. وعلى الرغم من أن أياً من هذين البلدين لا يتشارك الحدود مع إيران، فكلاهما موطن لحلفاء إيرانيين رئيسيين،

وفي ظل حكم الأسد، كانت سوريا الدولة الحليفة الموثوقة الوحيدة للجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها (ميلاني ٢٠١٣ ، ٧٩-٩٣).

وكانت دمشق أيضاً ممراً رئيسياً إلى لبنان، حيث مركز وكيل إيرن الرئيسي، وحليفة غير الحكومي الأول، وهو حزب الله، على الرغم من انعدام الاستقرار في هذين البلدين لا يشكل تحدياً مباشراً لإيران، تعتبر الدولتان مهمتين للمصالح الإيرانية واستقرار النظام.

أما عن التوجه الدولي الإيراني، فقد كانت علاقات إيران بالقوى الرئيسية مصدراً للتوترات في صفوف نخب البلد على مدار قرون، فقبل عقود من الثورة، أيد بعض الإيرانيين روابط أوثق مع روسيا، في حين تطلع آخرون إلى فرنسا أو ألمانيا، أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. ومع ذلك أعتقد آخرون أنه يتوجب على البلد أن يسعى ليصبح أكثر اكتفاءاً ذاتياً أن يحد من اعتماده على الأجانب جميعهم، سرعان ما اعتمدت الجمهورية الإسلامية لدى تأسيسها شعار " لا شرقية ولا غربية". ومن الناحية العملية، عكست السياسات الخارجية الإيرانية هذا الشعار، حتى عندما دخلت الفصائل المختلفة بالبلد باتجاه أو بآخر (تاباباي ٢٠١٩ ، ٢٣).

لقد توترت العلاقات بين إيران والغرب على خلفية برنامجها النووي ودخل الطرقات في سلسلة مفاوضات، وبينما كانت طهران تؤكد على سلمية برنامجها النووي، شككت العواصم الغربية في سلمية البرنامج، واتهمت طهران بالسعي للحصول على سلاح نووي (علاي ٢٠٢٠ ،١٨٩).

أصبح البرنامج النووي الإيراني مصدراً للخلاف والجدل بين مختلف الأطراف الدولية، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين إلى محاولة إكراه إيران على كبح أنشطتها النووية وإلزامها بذلك، إلاّ أن الجهود الدولية والمفاوضات، والعقوبات الدولية والاقتصادية والسياسية، وعمليات التخريب السرية، التهديدات العسكرية، عملت في أحسن الأحوال على تأخير تقدم برنامج إيران النووي (علاي ٢٠٢٠ ، ١٨٩). وفيما يأتي أبرز المحطات التاريخية للملف النووي الإيراني:

- ١٩٥٧- شاه إيران محمد رضا بهلوي يوقع اتفاقاً مع الإدارة الأمريكية من أجل برنامج نووي.
- ١٩٦٧- دخول أول مفاعل أبحاث في البلاد حيز الخدمة.
- ١٩٦٨- إيران تنظم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
- ١٩٧٣- توقيع اتفاقيات نووية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وجنوب أفريقيا وناميبيا وألمانيا الغربية (علاي ٢٠٢١ ، ٦٣).

- ١٩٧٤- شركة ألمانية غربية تبدأ في إنشاء أول محطة نووية أو الشاه بهلوي يعلن عن إيران ستمتلك سلاحاً نووياً، إلا أن تراجع عن ذلك في خطاباته اللاحقة (علاي ٢٠٢١، ٦٥).
- ١٩٧٩- النظام الجديد عقب الثورة الإيرانية يلغي صفقة بناء المحطة النووية والولايات المتحدة الأمريكية تلغي الاتفاقية المبرمة مع الجانب الإيراني التي تقتضي بتزويد طهران باليورانيوم المخصب، والزعيم الديني آية الله الخميني يعلن تعليق البرنامج النووري وكثير من الخبراء يغادرون البلاد، تلا ذلك أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران، ووقف التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران (علاي ٢٠٢٠ ، ١٥٠).

استحوذ البرنامج النووي الإيراني على جزء كبير من اهتمامات الحكومة الإيرانية المتعاقبة من زمن (رضا بهلوي)، وتواصل هذا الاهتمام بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ على الرغم من الدمار الذي ألحقته الحرب العراقية الإيرانية بالمفاعلات النووية التي أنشأها الشاه في إيران، إلا أن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عاودت التفكير ببناء قوة نووية إيرانية في منتصف الثمانينات بعد أن جعلتها الحرب تدرك أهمية امتلاكها للقدرات النووية (علي ٢٠١٩ ، ١٣٨).

وعلى الرغم من تعدد الدوافع (السياسة العسكرية، واقتصادية، وعلمية) التي تقف وراء فرص إيران على امتلاك القدرة النووية، إلا أن الإيمان الثابت للمحافظين بأهمية هذا السلام وضرورة امتلاكه مثلت عاملاً أساسياً في دفع إيران بهذا الاتجاه، ولذلك حرص قائد الثورة (آية الله العظمى الخميني) على إعادة البرنامج النووي قبل وفاته (علي ٢٠١٩ ، ١٣٨).

لقد أصبح الملف النووي الإيراني هاجساً لدول منطقة الشرق الأوسط وللولايات المتحدة، لاسيما بعد وصول نظام ديني للحكم، الأمر الذي جعل واشنطن الاتفاقية المبرمجة مع الجانب الإيراني، والتي تقتضي بتزويد إيران باليورانيوم المخصب لأغراض سلمية (علاي ٢٠٢٠، ١٦٢).

توالت بعدها الأحداث، حيث غلب عليها طابع التصعيد العسكري مرة، والمفاوضات والدبلوماسية في مرات عدة، ليشهد العالم أخيراً في يوليو ٢٠١٨ اتفاقاً نووياً إيرانياً مع مجموعة (5+1) في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، دخل حيز التنفيذ في بنما وعام ٢٠١٦، واشتمل على تعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب الإيرانية ومراقبتها لمدة عشر سنوات، نقل مخزون إيران من اليورانيوم المخصب للخارج، وتخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي.

كعادته، عاد الملف النووي الإيراني للظهور مجدداً كتهديد للأمن الإقليمي والدولي، عندما توعد الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب في حملته الانتخابية آن (يمزق) الاتفاق النووي

الإيراني، وهو ما تم فعله، حيث أعلن دونالد ترامب انسحابه من الاتفاق في مايو عام ٢٠١٨، وتمت إعادة العمل بالعقوبات المفروضة على إيران حينها وتعظيمها وصولاً إلى تصغير الصادرات الإيرانية من النفط، الأمر الذي وضع العالم ومنطقة الشرق الأوسط على شفير الحرب.

في عام ٢٠١٥: مجموعة (١٤٥) وطهران تعلن أن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني، وصف بـ "الإنجاز التاريخي".

ومع انتهاء عام ٢٠١٥ الذي كان يحمل الكثير من العمل والجد المتواصل من القيادات الإيرانية نحو توصيل المفاوضات إلى المراحل الحاسمة، كان لدى إيران البنية التحتية التي تمكنها من الشروع في العمل على ملفها النووي فور اعتماده من مجلس الأمن الدولي (ابراهيم ٢٠١٦).

- ٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٥: ممثلو إيران ودول (٥+١) يعلنون عن التوصل إلى اتفاق حول الخطوط الرئيسية، ويقررون صياغة مسودة الاتفاق على أساس التوقيع على النص النهائي في ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٥

ومن شأن هذا الاتفاق الإطاري أن يكبح تقدم هذا البرنامج لعشر سنوات على الأقل، وهي خطوة نحو توقيع نهائي قد ينهي ٨٢ عام من سياسة حافة الهاوية والتهديدات والمواجهة بين إيران والغرب (حميد ٢٠٢١ ، ١٤٩).

- ٢٠١٨: أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وفرض عقوبات على إيران.
- ٢٠١٩: إيران تهدد بتعليق الالتزام ببعض بنود الاتفاق النووي للضغط على مجموعة (٥+١). (بدون الولايات المتحدة الأمريكية).
- ٢٠٢٠: أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل أحادي تجريد العقوبات الأممية التي كان من المفترض، بموجب اتفاق ٢٠١٥. أن ترفع في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠، غير أن روسيا ولصين إضافة إلى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا أي دول (HS) رفضها للخطوة الأمريكية باعتبارها تفتقد للسند القانوني (حميد ٢٠٢١ ، ١٥١)
- ٢٠٢١: قدمت طهران للقوى الأوروبية المشاركة في الاتفاق النووي المبرمج عام ٢٠١٥ مسودتين بشأن رفع العقوبات والالتزامات النووية، بينما قال وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) أن المؤشرات لا تبعث على التفاؤل (حميد ٢٠٢١ ، ١٥٢).

وقال كبير المفاوضين الإيرانيين (علي باقري) أن المقترح المقدم لا يتطرف لرفع العقوبات عبر اتباع سياسة الخطوة بخطوة، موضحاً أن هناك مسودة ثالثة لم يتم تسليمها بعد وهما تبحث كيفية التأكد من رفع العقوبات، وقال (يافرى) أنه أجرى مباحثات مثمرة مع المدير العام لوكالة الطاقة الذرية (رافاييل غروسي) حيث قال: "مباحثاتي مع غروسي تهدف لمواصلة التعاون مع وكالة الطاقة الذرية (Patrikakrakos 2021 , 290).

- ٢٣ أغسطس/ آب ٢٠٢٢: أعلن مسؤول الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي (جوزيب بوريل) أن إيران طلبت إدخال "بعض التعديلات" على مسودة إعادة إحياء اتفاق ٢٠١٥ النووي التي اقترحتها بروكسل. وقال بوريل أن (معظم) الدول المنخرطة في المحادثات النووية مع إيران وافقت على المقترح، ولكن الولايات المتحدة لم ترد بعد (حداد ٢٠٢٠).

وتستعد الولايات المتحدة الأمريكية للرد قريباً على مسودة الاتفاق التي اقترحها الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها إحياء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ مع إيران الذي تخلى عنه الرئيس السابق ترامب ويريد الرئيس الحالي جو بايدن إحياؤه

وقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية (نيد برايس) أنه لا يوجد ضمان لإبرام اتفاق، موضحاً أن " نتيجة هذه المناقشات الجارية لاتزال غير مؤكدة مع استمرار الفجوات

المطلب الرابع: تداعيات المفاوضات على الأمن القومي الإيراني

لقد أوضح العديد من الخبراء الاستراتيجيين والباحثين حول إمكانية إيران في تحمل الضغوط والعقوبات الدولية التي فرضت عليها بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي والشروط التي أعلنتها الإدارة الأمريكية بشأن تقويض سياستها – أي إيران– في الشرق الأوسط وصولاً إلى تغير (سلوكها) السياسي، بسبب عدم التزامها (من وجهة نظر أمريكية في قرارات المجتمع الدولي وتدخلها المستمر في زعزعة الأمن الإقليمي وما ينتج عن تلك العقوبات من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية تلقي بظلالها على الداخل الإيراني، فتحاول خلق فجوة وعدم ثقة بين المجتمع والحكومة من جانب، وربما شرعية بقاء النظام السياسي من جانب آخر (ايدام ٢٠٢٠، ١٤٢–١٤٣).

الاتفاق النووي المسمى خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) بين إيران ومجموعة الدول الخمسة زائد واحد ثبت نجاحه حتى الآن.

إن تغيير البرنامج النووي جعل من الصعب بكثير على إيران أن تسلح برنامجها، وفي نفس الوقت خفف من عزلتها الدبلوماسية والاقتصادية الدولية، إنما قد تبرز في المستقبل بعض

التحديات الكبرى أمام خطة العمل المشتركة الشاملة من داخل إيران، لاسيما في أعقاب التوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ألقت الضغوط الخارجية التي تتعرض لها إيران بفعل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية عليها، بظلالها على الواقع الإيراني تشكل الصُعد كافة، فاقتصادياً تلكت مشاريع التنمية الاقتصادية، وارتفعت معدلات البطالة والتضخم، وانخفضت قيمة العملة الإيرانية، الأمر الذي انعكس بدوره على انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الإيراني وازدياد التذمر الشعبي ضد الحكومة، وأمام هذه التحديات التي تواجهها إيران، والتي تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء ممارستها إخضاع إيران وإجبارها على تغيير (سلوكها) السياسي، تسعى القيادة الإيرانية إلى توظيف ممكنات قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية من أجل احتواء الضغوط الأمريكية، وما ينجم عنها من ضغوط داخلية يمكن أن تهدد شرعية بقاء النظام السياسي الحاكم (ايدام ٢٠٢٠ ، ١٤١).

إن اقتصاد إيران السقيم قد يكون التهديد الأقرب لالتزام طهران بالاتفاق النووي. إن قدرة إيران على المحافظة على الاتفاق والمضي في أجندتها الاقتصادية، معتمد إلى حدٍ كبير على النجاح المتصور لتحقيق العقوبات. المسؤولون الإيرانيون من أنحاء الطيف السياسي مستاؤون من الوضع الاقتصادي لإيران، وغالباً ما يلومون العقوبات الأمريكية الدولية التي لم تكن جزءاً من الاتفاق النووي إنما قد تكون توقعات الإيرانيين للمنافع المنبثقة من خطة العمل المشتركة (JCPOA) على المدى القصير أعلى مما يجب، بغض النظر عن رفع العقوبات، سيظل المستثمرون الأجانب عذرين من دخول إيران، بسبب مخاوف بشأن قضايا مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والانخراط الثقيل لجهاز حرس الثورة الإيرانية في الاقتصاد والمستويات المرتفعة من الفساد.

هناك قضايا أخرى أخمدت التحمس لإيران لاعتبارها واحدة من أكبر الأسواق (غير المستثمرة) في العالم، جهاز حرس الثورة الإيرانية المتورط في انتهاكات لحقوق الإنسان ودعم لوكلاء إرهابيين في المنطقة منخرط بشدة في اقتصاد إيران. العديد من شركات الأعمال الأجنبية تخشى أن تكون المصارف وشركات الأعمال الإيرانية ذات الطابع الخاص الواضح، تقوم بمهمة الاواجهة لجهاز حرس الثورة، أو تكون لها صلات بهذا الجهاز يصعب كشفها (موسويان ٢٠١٦ ، ٩).

إن التعامل مع جهاز حرس الثورة الإيرانية قد يطلق عقوبات أمريكية ضد المستثمرين الأجانب المحتملين. الطبيعة المبهمة لاقتصاد إيران الشديد المركزية يجعل من بذل العناية

الواجبة عملية مرهقة بالنسبة للشركات الأجنبية. كذلك اعتقال حرس الثورة الإيرانية المتكرر لحاملي الجنسية المزدوجة من الإيرانيين أوجد أيضاً مناخاً للخوف يعرقل الاستثمار الأجنبي والانفتاح الاقتصادي (موسويان ٢٠١٦ ، ١٠).

الأسعار المنخفضة للنفط، وكثرة الفساد، وغياب التخطيط الاقتصادي الفعال والضرر والكبير الذي تسببت به سنوات من العقوبات الثقيلة من المرجح أن تترجم إلى تعافي اقتصادي بطيء ومسبب للأشياء يأتي ما بعد خطة العمل المشتركة الشاملة. إن التوتر الزائد مه الولايات المتحدة الأمريكية قدي قنع القادة الإيرانيين في النهاية أن السعي وراء رادع نووي يستحق النتائج العرضية المتأتية من الارتداد عن الاتفاق (غلادستون ٢٠١٦).

قد لا تكون لدى طهران ولا لدى واشنطن القابلية لمواجهة عسكرية كبرى تقدر على إخراج خطة العمل المشتركة الشاملة عن مسارها، وتؤدي بإيران إلى السعي العدائي ثانية وراء قدرات تسلح نووي إلى محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الأنشطة الإيرانية في المنطقة قد يسبب ذلك احتدام عسكري في مناطق قد تكون حساسيتها الاستراتيجية أكبر بكثير مثل الخليج العربي ومضيق هرمز (غلادستون ٢٠١٦) .

إن توفر عنصر الإدراك لدى صانع القرار الإيراني بمقدرات الدولة المادية وغير المادية وحدود الدور الإيراني، جعلها من الدول القادرة على صياغة أهدافها السياسية في ضوء ما تمتلكه من وسائل وأدوات سياسية واقتصادية وعسكرية، فضلاً عن وجود قيادات سياسية تتمتع بالذكاء في التعامل مع الآخر والحنكة في إدارة الأزمات التي تواجهها.

وعليه تواجه إيران واقعاً جيو– سياسياً معقداً للغاية، ولتجاوز هذا التعقيد، سعت إيران لنسج علاقات تحالفية مع مجمل الجماعات والحركات في الشرق الأوسط، وأطرت علاقاتها التحالفية مع هذه الأطراف تحت مسمى (محور المقاومة)، إذ أصبح لهذه الجماعات والحركات دور مهم في وضع القرار السياسي والأمني في الدول التي توجد فيها، وخففت كثيراً من الضغوط الأمريكية عن إيران سيولد من استهداف المصالح الأمريكية أم عبر أمن حلفائها (الياس ٢٠٢٣ ، ١٢)

كذلك أحدث الاتفاق السعودي مع إيران خطوات وتفاعلات سياسية وتحالفات استراتيجية للإبقاء على ميزان التوافقات والمصالح الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، وإعادة مفهوم الاهتمام بالمنطقة ومراعاة التطورات التي تشهدها وأبعادها على المستقبل السياسي والاقتصادي للدول الكبرى ، ومن انعكاسات المشهد الاقتصادي للبرنامج النووي الإيراني أنه في الوقت الذي كسب فيه الغرب تعطيل البرنامج النووي الإيراني للوصول للقنبلة الذرية في الوقت الحالي، نجد أن إيران قد كسرت العقوبات وحصلت على (٧ مليار دولار) دون أن تتنازل

عن ثوابته في استعمال الطاقة النووية السلمية، وبالرغم من أن الاتفاق النووي الجديد لم يكفل لإيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية إلا بشكل محدود، إلا أنه يعد مؤشراً إيجابياً لإنعاش الاقتصاد الإيراني عبر إطلاق (الأرصدة المجمدة) وإتمام مشروع الطاقة النووية لتغذية دول المنطقة بالطاقة الكهربائية كما هو الحال مع العراق (علي ٢٠١٩).

وفي هذا السياق قدرت شركة (آي أتش إس) الأمريكية للأبحاث أن يتراوح معدل النمو الاقتصادي للبلاد خلال الأمد المتوسط بين ٨,٦% وهو ما سيتخطى ما حققته من نمو بلغ ٥% خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومن هنا نجد العامل الاقتصادي قد لعب دوراً أساسياً في إطار البرنامج النووي الإيراني بالشكل الذي انعكست بشكل مؤثر في الدور الإقليمي الإيراني من خلال تأثير هذا المحور في مصالح الدول والشركات متعددة الجنسيات على السواء قبل وبعد الاتفاق النووي (علي ٢٠١٩ ، ١٤٩).

المطلب الخامس: الرؤى مستقبلية حول المفاوضات الإيرانية

لقد طوى عام ٢٠٢٢ حيث شهدت أيامه على وقع أزمة الملف النووي، وشهدت خلاله تطورات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة، إلاّ أن ما تخشاه في الآونة الأخيرة في عام ٢٠٢٣ امتداد سجل احتجاجات مهسا أميني.

حيث هذا العام شهد تطورات سياسية لافتة على الصعيدين الداخلي والخارجي، رافقتها موجة احتجاجات شعبية منذ أكثر من ٣ أشهر أثر وفاة الشابة مهسا أميني، تطالب بحريات اجتماعية وإصلاحات سياسية.

هناك آراء لخبراء ومحللين سياسيين إيرانيين يكمن من خلالها أن استعراض من خلالها عدة سيناريوهات محتملة بشأن مستقبل الملف النووي الإيراني، ولاسيما عقب تبني مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار الغربي الذي ينتقد طهران رسمياً لعدم تعاونها مع المؤسسة الدولية.

يعتقد الدبلوماسي الإيراني السابق فريدون مجلسي، أن كلا الطرفين الإيراني والأمريكي يرغبان بإنقاذ الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ موضحاً أن واشنطن ترغب بعودة طهران إلى سوق الطاقة ولاسيما عقب الحرب الروسية على أوكرانيا وتلاعب موسكو بورقة الغاز والبترول والضغط على الدول الغربية.

وأوضح مجلسي أن الحديث الإيراني عن إفشال سياسة الضغوط القصوى لا يعني: (انتصاراً شاملاً) في ظل التضخم والفقر والعزلة المفروضة على طهران، واصفاً رغبتها بالعودة إلى الأسواق العالمية والسياسة الدولية والاستقلال الاقتصادي بأنها "سياسة عقلانية.

إن الرؤية الإيرانية تقوم على فكرة أن الدول الأوربية وأسواقها بحاجة إلى إيران كونها تعتبر من الدول المصدرة للطاقة وأن النتائج التي آلت إليها الحرب الروسية الأوكرانية جعلت قارة أوروبا بحاجة ماسة إلى النفط والغاز، وهو ما يمكن أن تقوم به إيران بتخفيف الوضع القائم، وأنها تستطيع أن تعزز موقفها من أي مفاوضات قادمة، وتملي شروطها على الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية، بعد أن تمكنت من تعزيز قدراتها على امتلاك عدد كبير من أجهزة الطرد المركزي وزيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بغياب الأشراف الدولي (الوكالة الدولية لطاقة الذرية)، مما يعني استمرار قدرتها وإمكانياتها في تعزيز برنامجها النووي والاحتفاظ بالكفاءة العلمية والتقنية التي وصل إليها العلماء الإيرانيين ، أما السيناريو الأكثر احتمالاً بالنسبة للملف النووي، حيث يتوقع جليلوند (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة طهران) حسن جليلوند أنه من الممكن فصل مستجدات الملف النووي كما يجري داخل إيران من احتجاجات وتطورات الحرب الروسية على أوكرانيا، مؤكداً أن مستجدات هذه الملفات تكاد تقضي بالكامل على الاتفاق النووي، مستبعداً إنقاذه خلال الفترة المقبلة.

ويتوقع جليلوند أن يؤدي الحراك الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجماع دولي ضد طهران خلال العام الجديد (٢٠٢٣)، وبالتالي تفعيل آلية فض النزاع التي ستعيد البرنامج النووي الإيراني إلى المربع الأول ومرحلة ما قبل اتفاق ٢٠١٥.

لا شكَّ أن الشارع الإيراني سيشهد فترات هدوء طويلة إلا أن الاحتجاجات لن تختفي نهائياً لطالما الأسباب المؤدية إلى اعتراض جيل الإنترنت لم تعالج بالكامل، هكذا يستشرف عالم الاجتماع الإيراني مجيد أبهرى مستقبل الحراك الاحتجاجي في بلاده.

وفي نهاية المطاف صحيح أن إيران تمكنت سابقاً من احتواء العديد من الاحتجاجات وإلى جانب خفضها التوتر مع القوى الغربية عبر التوقيع على الاتفاق النووي، فإن تطورات المرحلة الراهنة تبرز علامات استفهام كثيراً بشأن ما ستشهده السياسة الإيرانية خلال عام ٢٠٢٣ على الصعيدين الداخلي والخارجي.

في هذا المطاف تطرح متغيرات عدة مهمة يمكن أن تشكل جزءاً من أي سيناريو مستقبلي للاتفاق النووي ولأن الالتزام بالحدود النووية إيرانياً أم إلغاء العقوبات أمريكياً فرض أولي لا خلاف عليه إلا في التفاصيل، تأتي متغيرات أخرى للواجهة لتحد والسيناريوهات المطروحة أما الاتفاق النووي والمفاوضات الجارية في فيينا، وثم متغيرات تجرى مناقشتها في إيران والولايات المتحدة الأمريكية وفي مفاوضات فيينا على الأرجح، وهما كفيلان بإيصال مركب الاتفاق النووي

إلى مرسى يعيد تأهيله أو يفشله بالكامل، وحينها سنكون أمام وضع مختلف عما نحن عليه (العميان ٢٠٢٢).

المتغير الأول هو قبول التدرج إيرانياً وأمريكياً أو عدمه. بعبارة أخرى، لا تقبل إيران بالتدرج بإلغاء العقوبات النووية والموازية المؤثرة على مخرجات الإنفاق، وفي المقابل لا تقبل واشنطن بتدرج إيراني في العودة للالتزامات النووية ولا يجري بالتالي التوصل إلى صيغة تحدد الخطوات المتفق عليها. بذلك، وأن جرى الاتفاق تحصل إيران على شرطها القائل بضرورة التعاون في العودة إلى الاتفاق النووي.

أما المتغير الثاني فهو مستوى عدم تقديم ضمانات أمام احتمال التنصل من الاتفاق النووي مستقبلاً، وهو سيحدد منسوب الثقة واستمرار الخطوات من قبل الجانبين من عدمه لإحياء الاتفاق.

فالواضح أن طهران لن تعود للاتفاق النووي كما كان عام ٢٠١٥ دون تضمينه أو تأطيره بشروطها القائلة بضرورة إتيان الطرف الأمريكي بضمانات تؤكد عدم نقضه مستقبلاً، وقد لا تأتي الضمانات على المستوى المطلوب أو قد نأتي في سياق خارج الاتفاق النووي ذاته أو قد نأخذ شكل تعويضات عبر الاستثمارات دولية في إيران، عندها ستتمحور إشكالية حول عدم زيادة منسوب الثقة بعد عدم التدرج في العودة للالتزامات لدى الطرفين، الإيراني والأمريكي (احميدان ٢٠٢٢).

ويبقى مستقبل القدرة الإيرانية على احتواء الضغوط والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران أمام مشهدين، الأول: تراجع الالتزام الإيراني تدريجياً بالاتفاق النووي مع تحمل عقوبات أمريكية غربية، بينما الثاني: تعديل الاتفاق النووي مع تقديم إيران بعض التنازلات للإدارة الأمريكية، وإمكانية تحقيق أي من هذين المشهدين، مرهونة بكيفية إدارة القيادة الإيرانية وتحكمها في ضوء التطورات السياسية اللاحقة للملف النووي بالتغيرات الداخلية والخارجية (الداعمة والكابحة) خلال المستقبل القريب.

هناك سيناريو يتناول ما بعد اتفاق لوزان حيث سيكتشف احتيال إيران بعدم التزامها لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي وعدم التزامها ببنود الاتفاق والتقدم نحو القنبلة – تطوير منظومة تسلح أو تخصيب عالي ينفذ سراً أو جهراً، في هذه الحالة يمكن أن نجد الولايات المتحدة والمجتمع الأوربي في مفترق القرار، ما يعني تسليم بأن إيران مسلّحة نووياً أو القيام بعملية عسكرية ضدها.

أما السيناريو الثاني ففي حصيلة المحادثات ووفقاً للمعايير التي تبلورت في لوزان تنشأ ديناميكية إيجابية بين إيران والدول العظمى، وفي السنين المقبلة تصبح إيران معتدلة وتكف عن السعي للحصول على السلاح النووي، هذا هو سيناريو التفاؤلي الذي تأمل الإدارة الأمريكية تحقيقه، في خذا السيناريو تعود إيران (إلى الأسرة الأممية) وتحافظ على الاتفاق بينها وبين الدول العظمى كما هو على أساس أن النووي ليس مكسباً لها بل عبئا.

الخاتمة

جعلت سياسات إيران الإقليمية والدولية منها هدفاً لكثير من الدول والتي نظرت لإيران على أنها مُهدد لوجود الكثير منها، هذا جعل إيران في موقف مزعزع من الأمن والاستقرار في المنطقة (من وجهة نظر تلك الدول) لذا أصبحت إيران في مواجهة دولية وفرضت عليها كثير من العقوبات.

إن لإيران خبرة سياسية كبيرة في مواجهة ملف العقوبات الأمريكية نابعة عن مجموعة من القيم والمبادئ التي يبنى عليها سلوكها السياسي، فعلى الرغم من تنامي ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية على إيران نتيجة فرض عقوبات اقتصادية عليها بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، إلا أنها بذلت جهوداً حثيثة في سبيل توظيف متغيرات عناصر القوة لديها وعلى المستويات كافة: السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وتبنت استراتيجية القوة الناعمة والصلبة، وهي جزء من سياسة المقاومة الرشيدة، إذ اعتمدت الدبلوماسية الإيرانية على لغة الحوار والمرونة ولغة التلويح باستخدام القوة تارة أخرى في التعامل مع التهديدات الخارجية، بما يساعد على تحقيق الاستدامة السياسية في الداخل أولاً، وبعث رسالة لقادة العالم وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأن إيران عازمة على الاستمرار بنهجها ولن تتنازل كلياً عن مواقفها وطموحها تجاه البرنامج النووي بالتهديدات والعقوبات.

كما أن إيران سعت إلى تطوير منهج الاعتماد على مستوى التعاون الدولي من أجل كسب التأييد والدعم الاقتصادي التي ستقدمه لها عدو دول تربطها معها مصالح سياسية واقتصادية، كروسيا والصين، وحتى دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة الضرر الذي سيصيبها جراء فرض عقوبات على إيران خاصة في مجال النفط، الأمر الذي يدفع عنده الدول إلى إيجاد الطرق والسبل للتحايل من طرفها على هذه العقوبات أو إيجاد استثناء لها.

يؤثر ضغط العقوبات الأمريكية بشكل متزايد على اقتصاد الجمهورية الإسلامية وإن رفضها الامتثال لشروط خطة العمل الشاملة المشتركة واستئناف برنامجها النووي يزداد احتمالاً، في هذه

الحالة سيواجه المجتمع الدولي خياراً صعباً بزيادة الضغوط الاقتصادية مع خطر إثارة ظهور قوة نووية جديدة أو استخدام الأساليب العسكرية لتدمير البرنامج النووي الإيراني، ويحمل كلا السيناريوهين العديد من المخاطر غير المرغوب فيها للغاية، وفي غياب بديل مقبول فإن الخيار الوحيد هو البحث عن خيارات أخرى للحفاظ على نظام عدم الانتشار الذي وضعته خطة العمل الشاملة المشتركة.

المصادر باللغة العربية :

١.العبادي ، فؤاد عاطف.٢٠١٢ . *السياسة الخارجية الايرانية واثرها على امن الخليج العربي* .رسالة ماجستير . جامعة الشرق الاوسط .

٢.السويدي، جمال . ١٩٩٦ . *ايران والخليج البحث عن الاستقرار* . ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٣.الشامي ، حسن . " الامن القومي ، المفهوم والانواع والاستراتيجيات " . https://www.ahewar.org .

٤.بلقزيز ، عبد الله . ١٩٩٠ . " الامن القومي العربي : مصادر التهديد وسبل الحماية" . *مجلة المستقبل العربي* ١ . ٩٤.

٥.سليم ، محمد السيد . ٢٠٠٢ . *تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين* . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع .

٦.حداد ، ايفا . " الاتفاق النووي الايراني مع السداسية الدولية واثره في العلاقات الدولية " . htpps:// Academia- Arabia.com.

٧.احتشامي ، اونوشيروان . *السياسة الخارجية الايرانية خلال فترة البناء : الاقتصاد والدفاع والامن* . طهران : مركز اسناد انقلاب اسلامي .

٨.خليل ، محمود محمد . ١٩٨٥ . *الامن القومي العربي – المصري وحرب اوكتوبر* . رسالة دكتواره ، القاهرة : كلية الدفاع الوطني اكاديمية ناصر العسكرية.

٩.المشاط ، عبد المنعم . ١٩٨٩ . *الامن القومي العربي المعاصر* . القاهرة : دار الموقف العربي .

١٠- المشاط ، عبد المنعم . ١٩٩٣ . *الامن القومي العربي : ابعاده ومتطلباته* . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية .

١١- هلال ، علي الدين . ١٩٩٧ . *الوحدة والامن القومي العربي* . لبنان : معهد الانماء العربي.

١٢- الشيمي ، احمد حسين . ٢٠٠٩ . *محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي* . ابو ظبي.

١٣- "السياسة الخارجية الإيرانية" https://www.aljazeera.net/2004.

١٤- فتحي ، محمود انيس . ٢٠١٦ . *الامن القومي الايراني : مصادر التهديد* . ابو ظبي .

١٥- بن فالح ، محمد . ٢٠١٥ . *تحليل الاستراتيجية الايرانية الامنية حيال الخليج العربي* . رسالة ماجستير . السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .

١٦ -"تنامي البعد الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي". http://www.moqatel.com

١٧-تاباباي ، اديان . ٢٠١٩ . *النقاش حول الامن القومي الايراني في ايران* . واشنطن : مركز Rand.
١٧-جونو ، طوماس . ٢٠١٩ . " القيود المستمرة على قوة ايران بعد الاتفاق النووي " . ١.
١٨- جيلاني ، محسن. ٢٠٠٦ . " سياسات ايران ازاء افغانستان " . ٢.
١٩- ميلاني ، محسن . ٢٠١٣ . " لماذا تتخلى ايران عن الاسد " . ٤.
٢٠- علاي ، ستار جبار . ٢٠٢٠ . *البرنامج النووي الايراني : تحليل البعدين الداخلي والخارجي.*
٢١- علاي ، ستار جبار . ٢٠٢١ . *ايران والغرب : دراسة من تفاعلات ايران مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة* . الاردن : دار أمجد للنشر والتوزيع .
٢٢- علي ، عبد الزهرة صاحب . ٢٠١٩ . *الدور الاقليمي الإيراني – الفرص والتحديات* . بغداد: بيت الحكمة .
٢٣- حميد ، علي حسين . ٢٠٢١ . " البرنامج النووي الايراني و الإدارات الامريكية المتعاقبة (تحليل في البدايات والتداعيات) " . *مجلة قضايا سياسية* . ٦٥.
٢٤- " التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الايراني " قناة الجزيرة . https://www.aljazeera.net/2021.
٢٥- إيرام ، احمد صدام . ٢٠٢٠ . " مستقبل القدرة الايرانية في إحتواء الضغوط والعقوبات الاميركية بعد إنسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ". *مجلة دراسات دولية* . ٨١ .
٢٦- موسويان ، سيد حسن . ٢٠١٦ . " كيفية إطلاق التعاون الإقليمي الايراني – الامريكي ". *المونوتير* .٣.
٢٧- الياس ، فراس . " الخيار النووي الايراني وتداعياته " . https://www.bayancenter.com.
٢٨- طهران ، واشنطن والرياض . " السياسة الواقعية بعد إتفاقية بكين ". https://rowobetecenter.com .
٢٩- قناة الجزيرة . " سياسة إيران .. هل تنجح في خفض التوتر النووي واحتواء الاحتجاجات " . https://www.aljazeera.net/politics/2023
٣٠- احمديان ، حسن . ٢٠٢٢ . " مفاوضات فينيا والاتفاق النووي الايراني الى أين " . https://studies.aljazeera.net.
٣١- عاشور ، أفياتي . ٢٠١٧ . *الامن القومي العربي – التحديات وسبل المواجهة* . القاهرة : كلية الآداب .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Al-Abadi, Fouad Atef. 2012. "Iranian foreign policy and its impact on the security of the Arabian Gulf". Master's thesis. Middle East University.
2. Al-Suwaidi, Jamal. 1996.eran wa alkhaleg albahth an alestegrar. [*Iran and the Gulf search for stability]*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
3. Al-Shami, Hassan. "National security, concept, types and strategies." https://www.ahewar.org.
4. Belqziz, Abdullah. 1990. "Arab National Security: Sources of Threat and Ways of Protection." *Arab Future Magazine* 1. 94.

5. Selim, Muhammad Al-Sayed. 2002. [*The development of international politics in the nineteenth and twentieth centuries]*. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
6. Haddad, Eva. "The Iranian nuclear agreement with the international six-party and its impact on international relations." https://Academia-Arabia.com.
7. Ehteshami, Onoushirvan. [*Iranian foreign policy during the construction period: economy, defense and security*]. Tehran: Center for Supporting an Islamic Coup.
8. Khalil, Mahmoud Muhammad. 1985. [*Arab-Egyptian national security and the October War. Doctoral dissertation]*, Cairo: National Defense College, Nasser Military Academy.
9. Al-Mashat, Abdel Moneim. 1989. Alaman alqwemei alarbiae.[*Contemporary Arab national security]*. Cairo: Dar Al-Mawqif Al-Arabi.
10. Al-Mashat, Abdel Moneim. 1993. [*Arab national security: its dimensions and requirements]*. Cairo: Institute for Arab Research and Studies.
11. Hilal, Ali Al-Din. 1997. Aletahd wa alamn alqwemi alarabi.[*Unity and Arab national security*]. Lebanon: Arab Development Institute.
12. Al-Shimi, Ahmed Hussein. 2009. [*Drivers of Persian politics in the Arabian Gulf region*]. Abu Dhabi.
13. "Iranian Foreign Policy" https://www.aljazeera.net/2004.
14. Fathi, Mahmoud Anis. 2016. [*Iranian national security: sources of threat*]. Abu Dhabi.
15. Bin Falih, Muhammad. 2015." Analysis of the Iranian security strategy towards the Arabian Gulf". Master Thesis . Saudi Arabia: Naif Arab University for Security Sciences.
16. " The growing Iranian dimension and its impact on Arab national security." http://www.moqatel.com.
17. Tababay, Adyan. 2019. [*The debate about Iranian national security in Iran]*. Washington: RAND Center.
18. Juno, Thomas. 2019. "Continuing restrictions on Iran's power after the nuclear agreement." 1.
19. Gilani, Mohsen. 2006. "Iran's policies towards Afghanistan." 2.
20. Milani, Mohsen. 2013. "Why is Iran abandoning Assad?" 4.
21. Ali, Star Jabbar. 2020. [*The Iranian nuclear program: analysis of the internal and external dimensions*].
22. Ali, Star Jabbar. 2021. [*Iran and the West: A study of Iran's interactions with the European Union and the United States*]. Jordan: Dar Amjad for Publishing and Distribution.
23. Ali, Abdul Zahra, owner. 2019. [*Iranian regional role - opportunities and challenges*]. Baghdad: House of Wisdom.
24. Hamid, Ali Hussein. 2021. "The Iranian nuclear program and successive American administrations (an analysis of the beginnings and repercussions)." *Political Issues Magazine*. 65.
25. "Chronology of the Iranian Nuclear File Negotiations," Al Jazeera Channel. https://www.aljazeera.net/2021.
26. Iram, Ahmed Saddam. 2020. "The future of Iran's ability to contain American pressure and sanctions after the United States withdraws from the nuclear agreement." *Journal of International Studies*. 81.

27. Mousavian, Sayyed Hassan. 2016. "How to launch Iranian-American regional cooperation." The monoter. 3.
28. Elias, Firas. "The Iranian nuclear option and its repercussions." https://www.bayancenter.com.
29. Tehran, Washington and Riyadh. "Realpolitik after the Beijing Agreement." https://rowobetecenter.com.
30. Al Jazeera Channel. "Iran's policy... Will it succeed in reducing nuclear tension and containing the protests?" https://www.aljazeera.net/politics/2023
31. Ahmadian, Hassan. 2022. "The Vienna Negotiations and the Iranian Nuclear Agreement, Where Are They Going?" https://studies.aljazeera.net.
32. Ashour, Aqiyati. 2017. [*Arab national security - challenges and ways of confrontation*]. Cairo: Faculty of Arts.
33. Encyclooedia , 1971 . wilueam pauton polshier . [*William Pautan Publisher*] . London .
34. Kissinger , Henry . 1968 . alaslaha alnaowweah wa alseasa aldowlea [*Nuclear Weapons and Foreign Policy*] . London .
35. McNemare , R . 1966 . tharoreat alaman .tharoreat alaman. [*The Essence Of Security*] . Morper Press .